

دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية

An Analytical Study of the Reality of Algerian Foreign Trade in Light of the Recent Trends of International Trade

أ.د. مكيد على

جامعة الدكتور يحي فارس المدينة، الجزائر

mekid_a@yahoo.fr

أ. مناصري يحي

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر

y.menasri@univ-dbkm.dz

تاريخ القبول: 2020/03/22

تاريخ الاستلام: 2018/12/16

ملخص: استهدفت الدراسة تحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة والتوجهات الحديثة للتجارة الدولية، معتمدين في ذلك على بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية منها: مؤشر درجة الانكشاف للتجارة الخارجية، ومؤشر المشاركة في التجارة الدولية، ومؤشر نصيب الفرد من التجارة الخارجية وغيرها من المؤشرات، إضافة إلى تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية وهيكلتها السلعية والجغرافية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها هو ضعف كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية وعدم تأثرها بالإيجاب بالمزايا التي أتت بها التوجهات الحديثة للتجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، السياسة التجارية، هيكل التجارة الخارجية، التجارة الخارجية الجزائرية، مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية.

Abstract: The study aimed to analyzing the Algerian foreign trade in light of the current changes and the new trends of international trade, relying on some indicators of the efficiency of foreign trade including: the index of the degree of exposure to foreign trade, the index of participation in international trade, the index of per capita foreign trade and other indicators, In addition to analyzing the development of Algerian foreign trade and its commodity and geographical structure.

The study concluded several results, the most important of which is the weakness of the efficiency of Algerian foreign trade and without taking advantage of the positive impact on the advantages of modern trends in international trade.

Key Words: international trade, trade policy, foreign trade structure. Algerian foreign trade, indicators of foreign trade efficiency.

JEL Code : P45

*مرسل المقال: يحي مناصري، (y.menasri@univ-dbkm.dz)

مقدمة:

لاشك أن المستجدات والتحولات التي حدثت في النظام الاقتصادي العالمي وما طرأ من تغيرات سياسية واقتصادية على المستوى الدولي، ساهمت في التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي، تحولات كان لها الأثر الكبير على التجارة الدولية بشكل عام وعلى التجارة الخارجية الجزائرية بشكل خاص، فمن ناحية تخضع التجارة الدولية في معظم الدول إلى العديد من القيود كما تطبق سياسات متنوعة لدعم الإنتاج والتصدير في العديد من الدول المتقدمة، ومن ناحية أخرى أسهمت التوجهات نحو التكتلات الاقتصادية في التأثير الكبير على هيكلية التجارة الدولية.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على مداخيل الصادرات النفطية التي تمثل في اغلب الأحيان 98% من إجمالي المداخيل، وهو ما يؤكد حساسية الاقتصاد الجزائري للتغيرات العالمية والتقلبات المستمرة في أسعار المواد الطاقوية، وإدراكا من الجزائر بخطورة الاعتماد على السلعة الواحدة على الاقتصاد فقد عملت على انتهاج عدة سياسات واعتماد عدة برامج لأجل تعزيز تجارتها الخارجية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، لكن بدون أثر حتى الآن. وتسمح دراسة التجارة الخارجية وتحليل هيكلتها لأي دولة بالوقوف على مدى كفاءة هذا القطاع لما له من ادوار تنمية على الاقتصاد، وبعد الهدف من هذه الدراسة التعرف على واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ضوء الأنماط الجديدة للتجارة العالمية والمستجدات الاقتصادية على الساحة العالمية، وللخروج ببعض المقترحات قمنا بصياغة إشكالية بحثنا المتمثلة في:

الإشكالية: ما هو واقع التجارة الخارجية الجزائرية وما مدى كفاءتها في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية؟.

وللإحاطة بالجوانب المتعددة للإشكالية الرئيسية يتوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

ماهي ابرز التحولات التي عرفتها التجارة الدولية عبر مراحل تطورها، واهم توجهاتها الحديثة؟؛

ماهي مراحل تطور السياسة التجارية للتجارة الخارجية الجزائرية؟؛

ما مدى كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية، وماهي هيكلتها الجغرافية والسلعية؟ .

الفرضيات: لكي نجيب على إشكالية بحثنا ونتعمق في دراستها ، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تسهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة في ما يلي:

- اقتضرت التحولات الحديثة للتجارة الدولية على التدويل المستمر للمعاملات الدولية، دون التأثير على هيكلتها الجغرافية والسلعية؛
- تمثلت السياسات التجارية المعتمد من الجزائر في التحول من الاحتكار التام الى التحرر التام للتجارة الخارجية وذلك عبر مرحلة انتقالية وهي التحرير المقيد؛
- عرفت التجارة الخارجية الجزائرية تغيرات هيكلية (جغرافية وسلعية)، وهو ما ساهم في الرفع من كفاءتها.

هدف الدراسة: بناء علي هذه المشكلة فلقد استهدفت الدراسة إلقاء الضوء علي الوضع الراهن لأداء التجارة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال استخدام بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية للتعرف علي مدي كفاءة هذه التجارة، ومن ثم تقديم جملة اقتراحات التي يمكنها أن تساهم في الرفع من كفاءتها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تناول العناصر الآتية.

- 1: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية.
- 2: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.
- 3: تحليل كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية.

1. الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية :

تعد التجارة الدولية واحدة من القوى الدافعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، وهي مجال للعلاقات الاقتصادية الدولية يتمثل في تجارة البضائع والتجارة في الخدمات ومنتجات العمل الفكري في جميع بلدان العالم، وهي تمثل اليوم نحو 80% من جميع العمليات الدولية ، فهي بذلك تعد سمة مميزة من سمات وجود السوق العالمية.

1.1. تطور التجارة الدولية:

تشمل التجارة الدولية كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (عفيفي، 1993)، أو هي كل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (العصار، 2000). و كانت التجارة الدولية للسلع تاريخيا وحتى فترة معينة من الزمن، المجال الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وفي نهاية القرن العشرين أصبحت أشكال مختلفة من العمليات المالية المهيمنة في النظام الاقتصادي الدولي، ولكن التجارة الدولية لا تزال مهمة جداً، وهو ما يثبتته نمو أحجام التجارة الدولية، فوفقا لتقارير البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فقد نمت التجارة الدولية بـ: 27 ضعفا خلال الفترة 1950 إلى 2006 أكثر بثلاث مرات من نمو الناتج المحلي العالمي (تقرير البنك الدولي، 2006)، كما ارتفع حجم التجارة الدولية بنسبة 7.6% في عام 2006، و 15.2% في عام 2007، و 15.4% في عام 2008. ويرتبط هذا التطور السريع للتجارة الدولية أساسا بتعزيز عملية تحرير العلاقات الدولية، وزيادة الطلب على السلع المصنعة، والتي تشكل نسبة 70% من إجمالي حجم الصادرات الدولية، ولكن في عام 2009 انخفض حجم التجارة الدولية إلى 13.1% بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2010، كانت الزيادة 13.8%، وفي عامي 2011 و 2012 على التوالي 5.0% و 3.7% (تقرير التجارة، 2013).

وقد واصل نمو التجارة الدولية تباطؤه خلال سنة 2016 حيث ارتفع الصادرات العلمية من السلع بنسبة 2.3% وهي اقل من متوسط ارتفاعها خلال 25 سنة الماضية (5.6%) وأقل من المعدل المسجل سنة 2015 (2.9%)، وقد كان لتراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول مهمة مثل الصين والبرازيل، الى جانب ضعف نمو الطلب على

الواردات في البلدان النامية، من العوامل الرئيسية وراء تباطؤ نمو التجارة، كما شهدت سنة 2016 نموًا للتجارة الدولية بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بعد ما عرف معدلي نموها تقارباً منذ الأزمة المالية العالمية 2009/2008، بعد أن كانت معدلات نمو التجارة الدولية تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ: 1.5% و 2% خلال عقدي الثمانينات والتسعينات على التوالي (تقرير التجارة، 2017).

ومنذ أواخر القرن 18 إلى أواخر القرن العشرين كان نصف الكرة الشمالي يهيمن على إنتاج المصنوعات، وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين فقدت تلك الميزة، فقد انخفض إنتاج الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة بين عامي 1980 و 2008 من 72% من صادرات العالم الصناعية إلى 60% فقط وارتفعت مساهمة الصين ونمو آسيا خلال نفس الفترة من 6.6% إلى 21.6% من إجمالي الصادرات العالمية من الصناعة، هذا التحول مهد لحقبة جديدة في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تجاوز العالم نموذج الشمال جنوب التقليدي إذ أن تجارة الجنوب جنوب بين البلدان النامية زادت ضعف زيادة التجارة العالمية بعد عام 1990، كما عرفت نسبة المصنوعات من إجمالي الصادرات تحولاً كبيراً بين البلدان النامية حيث زادت من 17% إلى 54% على التوالي عامي 1980 إلى عام 2008 (تقرير التجارة، 2009).

كما عرفت الأنماط التجارية تحولاً آخر مهم هو التحول من التصنيع إلى الخدمات وكانت الخدمات التجارية تمثل 29.3% من إجمالي صادرات المملكة المتحدة عام 2000 و 39.8% عام 2009، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كانت النسبة 26.2% عام 2000 و 31% عام 2009 (تقرير التجارة، 2010).

يذكر هنا أن النمو الكبير للتجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية سببه تعافي كل من أوروبا واليابان، حيث في تلك الفترة لم يشارك جزء كبير من العالم بفعالية في الاقتصاد العالمي بسبب القيود الكثيرة التي نظمت بها الحكومات تجارتها الخارجية، حيث عمدت الصين وحلفاءها وكذلك الاتحاد السوفيتي إلى اعتماد النظام الاقتصادي الذي ينطوي على ملكية الدول لوسائل الإنتاج، بينما اكتفت مجموعة ثالثة من الدول وهي الدول المستقلة حديثاً بسياسة إحلال الواردات. وتغير آخر مهم في أنماط التجارة الدولية حدث في أوائل التسعينيات فقد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من انفتاح الأسواق بعد انحيار الاتحاد السوفيتي إضافة إلى تغيير الصين لمسارها وتبنيها نموذجاً ذا توجه خارجي وجلبها الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا .

وتعود أهمية التجارة الدولية في النظام الاقتصادي العالمي وإمكانية تطبيق التبادل الدولي للسلع والخدمات إلى عوامل هامة أهمها:

- تعتبر الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية؛ بسبب دورها في ربط الدول معاً.
- تدعم القدرة التسويقية؛ من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة، كما تُساهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يُوفر المنتجات بأقل الأسعار (العصار، 2000).

- تُصنّف من المؤشّرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول على المنافسة وتسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالمية والدولية (السريتي).
- تساعد في بناء أنظمة اقتصادية قويّة، وتُعزّز من التنمية المستدامة فيها، عن طريق توفير المعلومات الرئيسيّة والوسائل التكنولوجيّة المناسبة.

2.1. الهيكل الجغرافي للسلع والخدمات للتجارة الدولية:

تمثل السلع الأساسية وتوزيعها الجغرافي سمة هامة من سمات التجارة الدولية الحديثة، ويعني الهيكل الجغرافي للتجارة الدولية توزيع التدفقات التجارية بين البلدان المنفصلة ومجموعاتها، وقد تشكلت البنية الجغرافية للتجارة الدولية تحت تأثير التقسيم الاقتصادي العالمي للعمل وتطوير الثورة العلمية والتقنية

أ. الهيكل الجغرافي لتجارة السلع العالمية سنة 2016: ويمكن تبين ذلك من خلال الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (01): الهيكل الجغرافي لتجارة السلع العالمية 2016.

الصادرات		الواردات		المناطق
القيمة مليار دولار	النسبة %	القيمة مليار دولار	النسبة %	
15464	100	15799	100	العالم
8486	54.9	9187	58.2	الاقتصاديات المتقدمة
6560	42.4	6279	39.7	الاقتصاديات النامية
885	5.7	930	5.9	أمريكا اللاتينية
170	1.1	241	1.5	دول أوروبا
346	2.2	501	3.2	أفريقيا
766	5.0	665	4.2	الشرق الأوسط
9393	28.4	3942	25	دول آسيا النامية
419	2.7	333	2.1	دول الكومنولث

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للتجارة 2017.

استمرت قيمة صادرات البضائع من الاقتصادات النامية في الانخفاض في عام 2016 من الارتفاع المسجل في عامي 2014 و 2015، حيث سجلت انخفاضا بنسبة 6% في صادرات البضائع، التي بلغ مجموعها 659.8 مليار دولار، ونقص في الواردات بنسبة 6% إذ بلغ مجموعها 6278.8 مليار دولار، لتتخفّض مساهمة الاقتصادات النامية في البضائع العالمية في عام 2016 إلى 42% من الصادرات العالمية و 40% من الواردات العالمية، ولا تزال الاقتصادات النامية في آسيا تمثل أكبر حصة من تجارة اقتصادات الدول النامية في العالم بنسبة قدرت بـ: 28.4% من إجمالي الصادرات العالمية و 25% من إجمالي الواردات العالمية.

تأثرت بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا سلباً على المستوى العالمي بالفائض في منتجات الوقود وضعف الطلب العالمي، إذ أن كلى المنطقتين سجلتا انخفاضات كبيرة في التجارة عام 2016، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط

التي تعد في المقام الأول مصدر المنتجات البترولية، انخفاضاً بنسبة 9%، وتقلصت صادرات البضائع من أفريقيا بنسبة 12% في عام 2016 (تقرير التجارة، 2017). كما استمر الركود في البرازيل سنة 2016، مما ساهم في النمو السلبي العام للتجارة في أمريكا اللاتينية في السلع والبضائع، حيث تقلصت صادرات أمريكا اللاتينية بنسبة 4% في عام 2016، كما سجلت الاقتصادات النامية في أوروبا نمواً ثابتاً في الصادرات وانخفاضاً صغيراً في الواردات في عام 2016 بعد النمو السلبي لكل من الصادرات والواردات سنة 2015.

ب. الهيكل الجغرافي لتجارة الخدمات العالمية 2016: يمكن تبيان هذا التوزيع من خلال الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (02): الهيكل الجغرافي لتجارة الخدمات العالمية 2016.

الصادرات		الواردات		
القيمة مليار دولار	النسبة %	القيمة مليار دولار	النسبة %	
4808	100	4694	100	العالم
3250	67.46	2783	58.2	الاقتصادات المتقدمة
1466	30.5	1796	39.7	الاقتصادات النامية
168	3.5	196	5.9	أمريكا اللاتينية
50	1.1	29	1.5	دول أوروبا
90	1.9	135	3.2	أفريقيا
179	3.7	267	4.2	الشرق الأوسط
979	20.7	1170	25	دول آسيا النامية
92	1.9	115	2.1	دول الكومنولث

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للتجارة 2017.

يلاحظ من معطيات الجدول كيف تباطأت مشاركة الاقتصادات النامية في التجارة في الخدمات في عام 2016، التي كانت تنمو بسرعة بفضل الأداء القوي من قبل الاقتصادات النامية في آسيا، فقد انخفضت مشاركة هذه المجموعة في الصادرات العالمية للخدمات من 30.8% في عام 2015 إلى 30.5% في عام 2016، وبلغت صادرات البلدان النامية من الخدمات التجارية 1.466 مليار دولار في عام 2016، كما انخفضت حصة الواردات العالمية من الخدمات في الدول النامية إلى 38% (تقرير التجارة، 2017).

2. تطور التجارة الخارجية في الجزائر:

عملت الجزائر منذ استقلالها على اتخاذ إجراءات لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية، بما يحقق جملة الأهداف المحددة في كل فترة، وقد اختلفت هاته السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية المتبعة، بدءاً بالرقابة الإدارية للتجارة الخارجية في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال مروراً بالاحتكار الكلي للتجارة الخارجية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وصولاً إلى مرحلة الانفتاح التجاري الذي تم تبنيه في نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

1.2. تطور السياسة التجارية الجزائرية:

يقصد بالسياسة التجارية الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية" (مجمدي، 1997)، وقد اتسمت السياسة التجارية في الجزائر منذ الاستقلال باتجاه الدولة إلى التدخل في التجارة الخارجية مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل، وقد هدفت هذه السياسات إلى تنظيم قطاع التجارة الخارجية بما يخدم الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة لكل فترة، ويمكن التمييز بين عدة مراحل للسياسة التجارية للجزائر في الآتي:

أ. **مرحلة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية:** وهي المرحلة المباشرة للاستقلال (1963-1967) وقد سميت بمرحلة الانتظار (بوحفص، 2007)، وتميزت بفرغ في النظرة الاقتصادية وغياب النموذج المراد إتباعه، لذلك فقد استمرت المبادلات الجارية على ما كانت عليه خلال الفترة الاستعمارية وقد طبعها سيطرة الدولة المستمرة على المبادلات، كما تميزت باعتماد مجموعة من الإجراءات التقييدية التي ترمي إلى رقابة حكومية على التجارة الخارجية، تمثلت في وضع نظام الحصص والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، إضافة إلى تدابير وإجراءات أخرى تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية تجسدت من خلال تطبيق الأساليب التالية (عبد الرشيد، 2005):

- أسلوب الأدوات السعرية والذي يؤثر على الصادرات والواردات كالرقابة على الصرف، والقيود الجمركية.
- أسلوب الأدوات الكمية ويتضمن إجراءات المنع، نظام الحصص، تراخيص الاستيراد.
- أسلوب الأدوات التنظيمية من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات تابعة للدولة تقوم بعمليات التجارة الخارجية، مثل المجموعات المهنية للشراء والديوان الوطني للتسويق.

ب. **مرحلة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية:** اعتمدت الجزائر خلال هذه المرحلة على أسلوب التخطيط من خلال ثلاث مخططات رباعية انصب موضوعها على التصنيع، ذلك أن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد حدد المخطط الرباعي الأول مجموعة من الأهداف المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية والتي تمثلت بالأساس في زيادة حجم الصادرات والرفع من قيمتها، وتؤكد توجه الدولة لاحتكار التجارة الخارجية من خلال مجموعة من المراسيم يتقدمها المرسوم (73-01) الصادر عن وزارة التجارة والمتضمن منح المؤسسات العمومية حق الامتياز في احتكار التجارة الخارجي وإلغاء للتجمعات الوطنية للمشتريات، وكذلك المرسوم 74-11 المتعلق بتحرير تجارة التصدير، والرسوم 74-12 المتعلق بشروط استيراد البضائع.

ت. **مرحلة تحرير التجارة الخارجية:** عرفت مرحلة التسعينات من القرن الماضي تحولات عالمية كبيرة أدت إلى التخلي على النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، والذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية، وعرفت هذه المرحلة بالنسبة للجزائر إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية، هذا التحرير جاء على مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى:** التحرير المقيد للتجارة الخارجية: تجسدت هذه المرحلة بصور قانون النقد والقرض في أفريل 1990، الذي يدعم حرية الاستثمار الأجنبي بالجزائر ويعطي فرصة لمشاركة رأس المال الأجنبي بكل أشكاله في

التنمية الاقتصادية، كما يسمح بفتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر من قبل مجلس القرض والنقد (الجريدة الرسمية، 1990).

وفي هذا الإطار اصدر بنك الجزائر عدة أنظمة أهمها :

- **90-03**، والذي يتضمن تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال. للاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى تحويل عوائد هذه بالخارج، والتي تمر عبر موافقة بنك الجزائر
- **90-04**، والمتضمن كيفية اعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتعيينهم في الجزائر من طرف مجلس النقد والقرض (R.B. D'alger. 1994).

2.1. المرحلة الثانية: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية من اجل التحرير الكامل للتجارة الخارجية ورفع قاعدة الاستثناءات الواردة في بعض مواد قانون القرض والنقد اصدر المرسوم التنفيذي رقم 31/91 المؤرخ في 1991/02/01، والتعليمة 03-1993 الصادرة عن بنك الجزائر والتي تتضمن التأكيد التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بالإضافة إلى شروط وقواعد تمويل الواردات سواء للخوخاص أو العموميين.

وعلى نفس المنهج جاءت جملة من التعليمات الصادرة من الحكومة والتنظيمات ليشهد التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني مطابق لقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة الدولية تجسيدا لإرادة الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.2. تطور هيكل التجارة الخارجية الجزائرية: تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي، والجدول الموالي يبين التطورات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1965-2016 كما يلي:

جدول رقم 03: تطور رصيد التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري 1965-2016 (الوحدة (مليار دولار)

السنة	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
إجمالي الصادرات	4.98	16.95	13.87	12.80	10.22	10.24	22.03	
الواردات الإجمالية	6.20	23.67	11.30	9.84	9.78	10.76	9.17	
ر.الميزان التجاري	-1.22	-6.72	2.56	3.02	0.42	-0.52	12.85	
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	19.13	18.71	24.46	32.14	46.00	54.61	59.51	79.28
الواردات الإجمالية	9.94	12.00	13.53	18.29	20.35	21.45	27.43	39.47
ر.الميزان التجاري	9.19	6.81	11.07	13.85	25.64	33.15	32.07	39.81
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الصادرات	45.19	57.05	73.4	73.98	64.97	62.95	34.66	28.08
الواردات الإجمالية	39.10	40.47	46.5	46.80	55.02	58.33	51.70	46.72
ر.الميزان التجاري	5.90	16.58	26.9	27.18	9.946	4.626	-17.3	-17.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

أ. **تطور قيمة الصادرات:** يظهر الجدول أعلاه التزايد المستمر في حصيلة الصادرات الكلية الجزائرية، هذه الزيادة التي تعود بالأساس إلى الارتفاع المستمر في قيمة الصادرات النفطية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما حصيلة الصادرات غير النفطية فلم تتجاوز نسبتها حدود 3% من الصادرات الكلية على طول الفترة، وهذا ما يفسر الاختلال في هيكل الصادرات الجزائرية، اختلال عملت الحكومات المتعاقبة على معالجته من خلال إصلاحات شهدتها قطاع التجار الخارجية، وكذا تبني سياسات اقتصادية موجهة حاولت من خلالها تنويع مصادر الصادرات لتجنب الأزمات المتتالية الناجمة عن التغيرات المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

أما فيما يخص سنة 2017 فتشير الإحصاءات إلى أن الصادرات قد ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى 34.76 مليار دولار مقابل 30.02 مليار دولار في 2016، أي بزيادة 4.74 مليار دولار، ومثلت المحروقات الحصة الأكبر من صادرات الجزائر للسنة بنسبة 94.54% من إجمالي الصادرات لتبلغ 32.86 مليار دولار مقابل 28.22 مليار دولار أي بزيادة 4.64 مليار دولار مقارنة بـ: 2016، وذلك بفضل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالمقابل، فقد انخفضت الواردات إلى 45.95 مليار دولار بتراجع قيمتها 1.13 مليار دولار، ليصبح بذلك مستوى تغطية الصادرات للواردات، تظهر بيانات الجمارك أنه انتقل من 64% في 2016 إلى 76% في 2017. (موقع ANDI، 2018).

ب. **تطور قيمة الواردات:** شهدت قيمة الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا على طول الفترة، نتيجة للطلب الداخلي المتزايد وكذا لسياسات الحكومات المتعاقبة، والتي هدفت إلى بعث الصناعة الجزائرية وخلق قطاع صناعي تنافسي وكذا العمل على بناء الهياكل القاعدية للبلاد في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له أموال ضخمة، وهو ما يفسر النسبة المرتفعة لقيمة واردات سلع التجهيز إلى إجمالي الواردات، كما يرجع بالأساس إلى تزايد حجم السكان وتنامي حاجتهم إلى الغذاء، هاته الحاجة التي عجز القطاع الفلاحي المحلي على تغطيتها برغم الجهود المبذولة والسياسات المطبقة من الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع، الذي لا يزال إلى اليوم يتميز بضعف المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يخص سنة 2017 فتشير الإحصاءات إلى أن الواردات الجزائرية قد انخفضت إلى 45.95 مليار دولار بتراجع قيمتها 1.13 مليار دولار مقارنة بسنة 2016، ليسجل بذلك رصيد الميزان التجاري عجزا يقدر بـ: 11.19 مليار دولار (موقع ANDI، 2018).

ت. **رصيد الميزان التجاري:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري عرف عدة مراحل خلال تطوره، حيث نشهد عجزا متدا خلال الفترة الأولى، بحيث قدر العجز بـ: 225.1 مليار دولار سنة 1970 ليصل إلى 721.6 مليار دولار سنة 1975، يعود هذا العجز بالأساس إلى ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية نتيجة السياسة التي انتهجتها الحكومات آنذاك بحيث كان التوجه إلى بناء قطاعات الاقتصاد الوطني خصوصا القطاع الصناعي وكذا بناء بنية قاعدية تفتقدها الجزائر المستقلة حديثا. ليعرف الميزان التجاري فوائض بنسب متفاوتة على طول الفترة الممتدة

من 1980 إلى غاية 2012 بحيث انتقل الفائض من 2.568 مليار دولار ليصل سنة 2012 إلى 27.180 مليار دولار، باستثناء سنتي 1994 و 1995 الذي عرف خلالهما عجزا قدر بـ: 025.1 مليار دولار و 0.521 مليار دولار، عجزاً يعود لذات السبب دائما وهو تراجع أسعار النفط خلال هذه المرحلة حيث انخفض من 20.6 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 16.3 دولار للبرميل سنة 1993، إضافة إلى مشكلة خدمة الديون الخارجية، وعملية إعادة الجدولة التي أقبلت عليها الجزائر، غير ذلك فقد عرفت هذه المرحلة تحسنا وفائضا، لتشهد سنة 2013 بداية تراجع نسب الفائض في الميزان التجاري بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول وأثرها على الصادرات والواردات الجزائرية، أزمة كانت لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري والخطط الإستراتيجية التي تبنتها الحكومات متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وما حمله من مشاريع ضخمة تطلبت أموال كثيرة.

يبقى أن نقول أن الفائض التي حققها الميزان التجاري الجزائري لا تعود بالأساس إلى قوة الاقتصاد الجزائري وهيكلته السليمة، فوائض لا يمكنها أن تخفي التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري الذي يعرف اختلالات تجعله شديد الحساسية للأزمات في الأسواق العالمية، وتحت تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3. تحليل كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية:

وذلك من خلال استخدام بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية للتعرف على مدى كفاءة هذا القطاع.

1.3. الهيكل الجغرافي والسلي للتعرف على كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية:

تعمل جملة من العوامل في تحديد جغرافيا التجارة الخارجية الجزائرية أهمها السياسة التجارية المتبعة، إضافة إلى تأثير أهم التكتلات الاقتصادية العالمية، حيث أخذت السياسة التجارية الجزائرية المعتمدة عدة أشكال من الحمائية إلى التحرير التام، معتمدة عدة أساليب منها السعي إلى إقامة عدة تكتلات اقتصادية منها العربية مثل اتحاد المغرب العربي أو منظمة التجارة العربية الحرة، أو أوروبية ممثلة في الشراكة الأورو جزائرية والتي هدفت لإقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوربي ودول البحر الأبيض المتوسط (زايري، 2002).

أ. الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية: فيما يخص التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية فيبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر لأسباب تاريخية وطبيعية واقتصادية مع بروز متعاملين تجاريين جدد كالصين واليابان، حيث نجد بالنسبة للصادرات سنة 2015، عدد الزبائن الرئيسيين للجزائر هو ستة (06) وهم: إسبانيا بـ: 6.56 مليار دولار، إيطاليا بـ: 8.36 مليار دولار، فرنسا بـ: 4.92 مليار دولار، بريطانيا بـ: 2.88 مليار دولار، هولندا بـ: 2.28 مليار دولار وتركيا بـ: 2.07 مليار دولار (موقع ANDI، 2016)، أما بالنسبة للممولين الرئيسيين، احتلت الصين المركز الأول مع 15.97%، تليها فرنسا وإيطاليا بنسب على التوالي 10.52% و 9.37% من إجمالي واردات الجزائر خلال عام 2015، ويمكن تبيان كل ما سبق من خلال الجدول الموالي كما يلي

جدول رقم (04): الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية.

الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية (%)						
السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الاتحاد الأوروبي	69.3	64.82	62.6	55.64	49.0	57.9
منظمة توت الاقتصادية	20.22	24.62	26.65	32.53	35.5	30.4
بلدان أوروبية أخرى	1.21	3.17	1.08	0.03	0.02	0.02
أمريكا الجنوبية	4.65	2.92	6.46	6.79	4.59	4.21
آسيا دون الدول العربية	2	1.90	1.63	2.65	7.15	6.50
البلدان العربية	1.75	2.40	1.40	2.26	3.97	2.05
الهيكل الجغرافي للواردات الجزائرية (%)						
السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الاتحاد الأوروبي	60.11	59.33	37.30	55.11	51.1	47.4
بلدان أوروبية أخرى	2.30	2.52	6.57	17.22	0.96	0.85
منظمة توت الاقتصادية	28.50	25.88	23.92	5.34	16.1	17.0
أمريكا الجنوبية	2.81	3.42	1.55	6.13	5.88	6.33
آسيا دون الدول العربية	2.10	5.35	6.55	12.3	2.45	3.45
البلدان العربية	2.42	3.06	2.14	3.17	4.46	5.56

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء، الجمارك الجزائرية.

ب. الهيكل السلمي للصادرات والواردات الجزائرية: من خلال الجدول الموالي يتضح ثبات هيكلية الصادرات الجزائرية التي تبقى نفسها على طول الفترة، حيث تعتبر الجزائر من الدول الريفية التي تعتمد في صادراتها على عائدات المحروقات والتي تمثل ما يقارب نسبة 96% من إجمالي الصادرات كمتوسط للفترة الإجمالية، حيث بلغت أدنى نسبة لها سنة 1995 بـ: 93% من إجمالي الصادرات لتصل سنة 2005 إلى نسبة 98% من إجمالي الصادرات.

جدول رقم (05): الهيكل السلمي للصادرات الجزائرية الوحدة مليا ر د. ج.

م. السلعية	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مواد غذائية	50	110	32	67	315	340
طاقة وزيوت	10856	9731	21419	45094	55527	69764
مواد خام	32	41	44	134	94	167
مواد نصف مصنعة	211	274	465	656	1056	1560
سلع تجهيز فلاحية	3	5	11	-	1	1
سلع تجهيز صناعية	76	18	47	36	30	30
سلع استهلاكية	67	61	13	14	30	16
المجموع	11230	10240	22031	46001	57053	70878

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

كما يبرز الجدول الارتفاع الكبير في حجم الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2000-2010) والتي ارتفعت قيمتها بما يقارب 35 مليار دولار وذلك راجع بالأساس إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، حيث انتقلت من 25 دولار للبرميل في أول الفترة إلى ما يفوق 98 دولار للبرميل، غير ذلك فإنه يتضح جليا ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات خصوصا ما تعلق بمواد التجهيز الفلاحية والصناعية والتي لم تتجاوز في أقصى حدودها 47 ملون دولار سنة 2000، حتى الصادرات الغذائية كانت قيمتها ضعيفة بلغت في أقصاها 340 مليون دولار وهي دون مستوى المخصصات المالية الكبيرة التي رصدت للنهوض بهذا القطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي قدرت بـ: 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار،

أما صادرات سنة 2017 خارج المحروقات فتشير الإحصاءات إلى أنها قد قدرت بـ: 89.1 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرت بـ: 5.21% مقارنة بسنة 2016، وتتكون الصادرات خارج قطاع المحروقات من المواد نصف المصنعة بقيمة 1.38 مليار دولار، مواد غذائية بقيمة 348 مليون دولار، تجهيزات صناعية بـ: 74 مليون دولار، مواد خام بـ: 73 مليون دولار و سلع استهلاكية غير غذائية بـ: 20 مليون دولار (موقع ANDI، 2017).

أما فيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الجزائرية فإنه كذلك تميز بالثبات تقريبا على طول فترة الدراسة من حيث أصناف السلع المستوردة، وإذا ما أخذنا سنة 2017 كعينة فقد أظهرت البيانات الجمركية ارتفاعا في فئة منتجات الطاقة والزيوت، فئة التجهيزات الفلاحية، المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية. فقد قاربت قيمة استيراد منتجات الطاقة والزيوت 2 مليار دولار مقارنة بـ: 1.6 مليار سنة 2016، وكذا السلع الاستهلاكية غير الغذائية بقيمة 8.45 مليار دولار مقابل 8.34 مليار دولار، كما بلغت فاتورة استيراد التجهيزات الصناعية 13.96 مليار دولار مقابل 15.41 مليار دولار، المواد نصف المصنعة التي تقدر بـ: 10.98 مليار دولار مقابل 11.43 مليار دولار والمواد الخام بقيمة 1.52 مليار دولار مقابل 1.56 مليار دولار، أما التجهيزات الفلاحية فقد ارتفعت قيمتها لتصل إلى 611 مليون دولار مقابل 503 مليون دولار سنة 2016، والسلع الغذائية بقيمة 8.48 مليار دولار مقابل 8.22 مليار دولار سنة 2016. (موقع ANDI، 2017).

2.3. معدل التغطية (معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية):

ويعد أحد أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية، بحيث إذا فاقت نسبته 100% فإن ذلك يعكس وجود فائض في الميزان التجاري للدولة وفي حالة العكس فإن ذلك يعني عدم كفاية الصادرات لتغطية الواردات الكلية، ويحدث ذلك عجزا في الميزان التجاري، وتحسب نسبة تغطية الصادرات للواردات بقسمة إجمالي الصادرات على إجمالي الواردات والجدول الموالي يبين ذلك كما يلي:

جدول رقم (06): معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية خلال الفترة (1980-2015)

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
م. التغطية	1.29	1.30	1.40	0.97	2.40	2.29	1.43	0.67

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا التمييز بين عدة مراحل للمعدل التغطية، حيث عرفت ارتفاعا بمعدلات منخفضة خلال الفترة 1980 إلى 1990 انتقل فيها من 1.29 إلى 1.40%، وقد استمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 1995 التي عرفت أول عجز للميزان التجاري الجزائري يبينه المعدل المنخفض نوعا ما لمستوى التغطية والذي بلغ 0.97%، لتعرف بعد ذلك معدلات التغطية ارتفاعا ملموسا خاصة خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2009، حيث وصل المعدل إلى حدود 2.3%، وتشهد الفترة الحالية ومنذ سنة 2015 معدلات منخفضة بسبب الأزمة التي تعرضت لها أسعار النفط العالمية حيث شهدت السنوات الثلاث الأخيرة أسوأ معدلات تغطية عرفها الاقتصاد الجزائري بلغت (0.67، 0.60، 0.75)% خلال للسنوات (2015، 2016، 2017) على التوالي.

3.3. متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يعد نصيب الفرد من الصادرات والواردات من المؤشرات المهمة لتقييم أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد أي بلد ويبين الجدول التالي قيم نصيب الفرد من الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2015/1980.

الجدول رقم (07): متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية (مليون دولار / للفرد)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
نصيب الفرد من الصادرات	0.74	0.58	0.58	0.40	0.72	1.40	1.51	0.86
نصيب الفرد من الواردات	0.58	0.45	0.39	0.45	0.30	0.42	1.16	1.29

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول الحالات المتعددة التي عرفها نصيب الفرد في الجزائر من التجارة الخارجية، حيث شهدت فترة الثمانينات إلى منتصف التسعينات انخفاضا في المعدلات بحيث تراجع من 0.74% سنة 1980 إلى 0.40% سنة 1995، وهي أقل قيمة عرفها نصيب الفرد من الصادرات الجزائرية، ليشهد بعد ذلك ارتفاعا محسوسا إلى غاية 2014 حيث بلغ 1.51%، ليعود بداية من سنة 2015 إلى مستوياته المنخفضة بسبب تراجع قيمة الصادرات حيث بلغ سنتي 2015 و 2016 على التوالي 0.86%، 0.70%. على العكس من ذلك فيما يتعلق بنصيب الفرد من الواردات، فقد عرف انخفاضا طفيفا في فترة الثمانينات تراجع من خلاله من 0.56% سنة 1980 إلى 0.39% سنة 1990، لكن سنة 1995 عرف ارتفاعا بلغ به 0.45% ليعود إلى الانخفاض سنة 2000 إلى مستوى 0.30%، ليعرف بعد ذلك ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2016 حيث بلغ 1.16%.

4.3. درجة المشاركة لقيمة التجارة الخارجية الجزائرية في التجارة العالمية:

ويمكن تبين ذلك من خلال الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم(08): درجة المشاركة لقيمة التجارة الخارجية الجزائرية في التجارة العالمية.

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مساهمة لصادرات	0.06	0.05	0.02	0.015	0.02	0.03	0.03	0.01
مساهمة الواردات	0.07	0.05	0.03	0.03	0.04	0.04	0.05	0.03

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يبدو واضحاً من الجدول أعلاه ضعف مساهمة التجارة الخارجية الجزائرية في التجارة العالمية إذ لم يصل إلى مستوى 1% على طول الفترة 2015/1980، كما نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة التجارة الخارجية الجزائرية في التجارة العالمية خلال الفترة 1980 إلى 2015 فقد انخفضت نسبة المساهمة في الصادرات العالمية من 0.65% سنة 1980 إلى 0.16% سنة 2015. وكذلك نسبة المساهمة في الواردات العالمية فقد انخفضت من 0.75% سنة 1980 إلى 0.37% سنة 2015. ويرجع هذا التراجع إلى ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية مقارنة بمعدل نمو التجارة الخارجية الجزائري.

5.3. درجة الانكشاف الاقتصادي لقيمة التجارة الخارجية الجزائرية:

يعطي مؤشر الانكشاف الاقتصادي درجة ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية، ويسمى أيضاً درجة الانفتاح الاقتصادي؛ تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فإن ذلك يدل على تأثير الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج بحيث تقيس نسبة إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي درجة انكشاف الاقتصاد. بحيث نقول على اقتصاد ما أنه منكشف على الاقتصاد العالمي إذا فاقت هذه النسبة 40%. والجدول الموالي يبين ذلك كما يلي:

جدول رقم(08): درجة الانكشاف الاقتصادي لقيمة التجارة الخارجية الجزائرية الفترة (1980-2015)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
إجمالي الصادرات	13.8	12.8	10.2	10.2	22.03	46.001	57.0	34.6
إجمالي الواردات	11.3	9.8	9.7	10.7	9.1	20.3	40.4	51.7
PIB	44.3	57.9	61.8	42.06	54.7	103.2	142	165.90
درجة الانكشاف	0.5	0.39	0.32	0.49	0.56	0.64	0.68	0.35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن الاقتصاد الجزائري على درجة عالية من التبعية لاقتصاد العالمي، إذ تراوحت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (درجة الانكشاف الاقتصادي) بين 0.39% و 0.68%

خلال الفترة المدروسة ما عدا سنة 1990 حيث بلغت النسبة 0.32%، وسنة 2015 بنسبة 0.35%، وتعود درجة الانكشاف الكبير هذه إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الواردات السلعية والخدمية لسد العجز الناتج عن محدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري.

فقط نشير هنا إلى اختلاف دلالات هذا المؤشر ما بين اقتصاديات الدول النامية و المتطورة، فالدول المتطورة وبحكم طاقاتها الإنتاجية الكبيرة واتساع قدراتها الإنتاجية للتصدير تلجأ إلى استيراد العديد من مستلزمات الإنتاج اللازمة لاستغلال هذه القدرات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع حجم الواردات والصادرات معا، ما يبرز أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لهاته الدول، على العكس من ذلك، فإن الدول النامية التي تتمثل وارداتها في السلع الرأسمالية الاستهلاكية بينما صادراتها تتمثل في المواد الخام وذلك لضعف قدراتها الإنتاجية، وبالتالي فإن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي هنا يشير أو يدل على ضعف هنا عكس الحال بالنسبة للدول المتطورة (اشرف عباس، 1998).

5. تحليل نتائج الفرضيات:

عودة الى ما تطرقنا اليه في دراستنا فقد انطلقت الدراسة من حقيقة الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن جملة التحولات التي عرفت التجارة الدولية، وما لذلك من اثار على اقتصاديات الدول وتجارها الخارجية، كما انطلقنا في دراستنا من جملة فرضيات بينت تحاليل البيانات والمعطيات المتعلقة بها النتائج التالية:

- **الفرضية الاولى :** والتي تبين عدم صحتها إذ انه لم تقتصر التحولات الحديثة للتجارة الدولية على التدويل المستمر للمعاملات الدولية، دون التأثير على هيكلتها الجغرافية والسلعية، بل عرفت تحولات اخرى مثل التوجه نحو تفوق الخدمات المالية والتجارية العالمية على تجارة السلع عكس ما ساد في القرون السابقة، وكذلك عرفت تحولات في اطراف التبادل الدولي فقد برزت اطراف غير الاطراف التقليدية مثل الصين والبرازيل ودول اسيوية نالت حصتها من التجارة الدولية.
- **الفرضية الثانية:** والتي تأكدت صحتها فقد انتقلت السياسة التجارية الجزائرية من الاحتكار التام الى التحرير المقيد ثم الى التحرير التام عبر تشريعات وقوانين جاءت بما الاصلاحات الي اطرها المؤسسات الدولية وتبنتها الحكومات الجزائرية قصد التحول نحو اقتصاد السوق.
- **الفرضية الثالثة:** والتي تبين عدم صحتها، اذ لم تؤثر جملة الاصلاحات المعتمدة على هيكلية التجارة الخارجية الجزائرية ولا على مستوى كفاءتها فقد تبين ضعف ادائها وثبات هيكلتها جغرافية كانت او سلعية، فلا تزال تعتمد في صادراتها على المواد النفطية.

الخاتمة:

التجارة الدولية اليوم، وبفضل تعميق التقسيم الدولي للعمل، وتشكيل وتطوير أنواع جديدة من تقسيم العمل، لا تزال محركا هاما للنمو الاقتصادي، وتسمح دراسة التجارة الخارجية بالوقوف على مدى اعتماد الدول على مواردها وإمكانياتها، كما تسمح دراسة هيكلية التجارة الخارجية لأي دولة بالوقوف على مدى كفاءة هذا القطاع لما له من أدوار للنهوض بالاقتصاد. أما عن التجارة الخارجية في الجزائر وإدراكا للأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري فقد عملت الجزائر على تبني جملة من الإصلاحات هدفت من خلالها إلى تحرير القطاع والعمل على المواكبة والاندماج في الانفتاح الحاصل على مستوى الاقتصاد العالمي، إصلاحات كانت على مراحل انتقلت فيها السياسة التجارية من الحماية إلى التحرير التام، لكنها بقيت دون اثر ملموس على حجم أو هيكلية التجارة الخارجية، فقد بينت النتائج المتحصل عليها من خلال تحليلنا ودراستنا لكفاءة التجارة الخارجية الجزائرية بالاعتماد على أهم المؤشرات النقاط التالية:

- الاقتصاد الجزائري على درجة عالية من التبعية لاقتصاد العالمي، إذ تراوحت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (درجة الانكشاف الاقتصادي) ما بين 0.39% و 0.68% خلال الفترة المدروسة.
- ضعف مساهمة التجارة الخارجية الجزائرية في التجارة العالمية إذ لم يصل إلى مستوى 1% على طول الفترة 2015/1980.
- تشهد الفترة الحالية ومنذ سنة 2015 معدلات تغطية الصادرات للواردات منخفضة بسبب الأزمة التي تعرضت لها أسعار النفط العالمية حيث شهدت السنوات الثلاث الأخيرة أسوء معدلات تغطية عرفها الاقتصاد الجزائري بلغت (0.67، 0.60، 0.75) للسنوات (2015، 2016، 2017) على التوالي.
- بينت التغيرات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري الذي يعرف اختلالات تجعله شديد الحساسية للازمات في الأسواق العالمية، وتحت تأثير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- و بناء على ما سبق، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:
 - الثروة النفطية ليست عائقا، إنما السياسات المتبعة في استغلالها والإفراط في الاعتماد عليها هي العائق أمام بناء اقتصاد قوى ومتوازن القطاعات، لذا وجب الاستغلال الأمثل للعوائد النفطية واستثمارها في إحداث توازن في قطاعات الاقتصاد الوطني بما يسمح بخلق وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد بين مختلف قطاعاته زراعية وسياحية وصناعية.
 - العمل على التوسع في الصناعات البترولية، فقد بلغت واردات الجزائر سنة 2017 من منتجات الطاقة والزيوت حوالي 2 مليار دولار، التوسع في هذه الصناعات يخفض تكلفة الواردات كما انه يفتح مجالا للتصدير.

- مراجعة السياسات المعتمدة من قبل الدولة والهادفة إلى دعم وتنويع الصادرات من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبحث على سبل تفعيل هذا التوجه بالنظر للأهمية والمساهمة التي يمكن أن يقدمها في تحقيق التنمية ودعم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
- تحسين المنظومة المصرفية والمالية في الجزائر وتهيئة المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات (استثمارات فلاحية، سياحية، صناعية...).

قائمة المراجع:

- السريتي سيد احمد ، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، ص9.
- بن ديب عبد الرشيد ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر- اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر (2004-2005)، ص 229.
- بوحفص حاكمي ، عبد القادر دربال، اثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر- دفاثر. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، العدد رقم 03، 2007، ص 330.
- تقرير المنظمة العالمية للتجارة، 2017، ص65.
- تقرير مركز التجارة الدولية، 2010، ص8.
- تقرير مركز التجارة الدولية، 2016، ص8.
- تقرير مركز التجارة الدولية، 2019، ص9.
- الجريدة الرسمية 16. القانون المؤرخ 1990/04/01.
- حصيلة التجارة الخارجية، موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
- زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، منظمة التبادل الاورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع، 2002، ص38.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة. 1993، ص36.
- عباس اشرف ، التجارة البينية وأفاق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر للاقتصاديين الزراعيين، يوليو 1998، ص87.
- العصار رشاد وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص12.
- مجدي محمد شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية. ص 185.
- منشورات البنك الدولي، وثيقة نهج إستراتيجية التجارة الدولية، مارس 2007، ص6.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، 2012، ص7.
- Règlement de la Banque d'Algérie 1990-1994, règlement N° 91-02 du 20/02/1991, p35.